مجتمع

قبرص: قتلى في أسوأ حريق غابات منذ عقود

عثرت فرق إنقاذ قبرصية على جثث أربعة أشخاص خارج قرية جبلية اجتاحتها النيران، أمس، وهو ما وصفه وزير الداخلية القبرصي نيكوس نوريس بأنّه الحادث «الأكثر تدميراً» في تاريخ البلاد. وقال إنّ متطوعي الدفاع المدني اكتشفوا الرفات خارج قرية أودو على الحافة الجنوبية لسلسلة جبال ترودوس، موضحاً أن السلطات تحاول التأكد مما إذا كانت تعود لأربعة مصريين فقدوا. واضطرّ الحريق، الذي قضى حتى الآن على 50 كيلومتراً مربعاً من غابات الصنوبر والبساتين، السلطات، إلى إخلاء ثماني قرى جبلية على الأقل. (أسوشييتد برس)

لقاح كورونا لقطط ودببة وقوارض في أوكلاند

شرعت حديقة حيوان في منطقة خليج سان فرانسيسكو الأميركية بتلقيح القطط الكبيرة والدببة والقوارض ضد فيروس كورونا كجزء من الجهود الوطنية لحماية الأنواع الحيوانية، وذلك باستخدام لقاح تجريبي. وذكرت صحيفة «سان فرانسيسكو كرونيكل»، أن النمرين جينجر ومولي هما أول حيوانين في حديقة حيوان أوكلاند يحصلان على اللقاح. وطورت شركة الأدوية البيطرية «زويتيس» في ولاية نيوجيرسي الجرعات. وقالت نائب رئيس الخدمات البيطرية في الحديقة أليكس هيرمان إن أياً من الحيوانات لم يصب بالفيروس. (أسوشييتد برس)

مفقودون في كارثة بيئية باليابان

يُواصل رجال الإنقاذ اليابانيّون عمليّات البحث عن مفقودين، تحت المطر، في أعقاب كارثة انزلاق تربة في بلدة أتامي الساحليّة، جنوب غرب العاصمة طوكيو. وقال مسؤول في المنطقة إنّ «عدد القتلى لم يتغيّر. هناك قتيلان، وقد أُنقذ عشرة أشخاص، لكنّ نحو 20 آخرين ما زالوا مفقودين». يُتابع: «استأنفنا عمليّات الإنقاذ في الصباح الباكر من خلال الاستعانة بنحو ألف مسعف، بينهم 140 جندياً. نبذل قصارى جهدنا للبحث عن الناجين في أسرع وقت ممكن، في وقتٍ ننفّذ العملية بحذر شديد لأنّ هطول المطر متواصل». وعُثر على جثتين بعدما تسببت كارثة انزلاق تربة في البلدة بجرف منازل أول من أمس، بعد أيام من تساقط أمطار غزيرة. وظهر في لقطات بثها التلفزيون الياباني سيل من الوحول يدمر مباني في أتامي، بينما كان سكان يحاولون حماية أنفسهم. وقال مسؤول في معبد بوذي لقناة التلفزيون «أن أتش كي» العامة: «سمعت ضجيجاً مخيفاً ورأيت سيلاً من الوحول يبتلع المنحدر، بينما كان عناصر الإنقاذ يطلبون من السكان إخلاء المكان. لذلك، ركضت لأصل إلى مكان أعلى. وعندما عدت، اختفت المنازل والسيارات التي كانت أمام المعبد». من جهته، أكد رئيس الوزراء يوشيهيدي سوغا أنّ خدمات الطوارئ أطلقت عملية إنقاذ وإخلاء مناطق، محذراً من تساقط المزيد من الأمطار، بحسب الأرصاد. وقال: «هناك احتمال بأن تتساقط أمطار غزيرة. لذلك، ينبغي علينا التزام أقصى درجات الحذر».

(فرانس برس)

(يويشي يامازاكي/ Getty)

صورة للأسيرة ليان في حفل تخرجها

رام الله ـ **سامر خويرة**

لم يسمح زملاء الطالبة الفلسطينية في جامعة بيرزيت، شمال مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية المحتلة، ليان نزار كايد (23 عاماً)، لقوات الاحتلال الإسرائيلي، بسرقة الفرحة منها ومن عائلتها، فرفعوا صورتها بين الخريجين، لتكون حاضرة في حفل تخرجها، وإن صورياً، إذ تقبع في سجون الاحتلال، بعد الحكم عليها بالسجن 16 شهراً، بتهمة ممارسة العمل النقابي الطلابي داخل أروقة الجامعة.

في حفل التخرّج، صعدت والدة الأسيرة ليان، عفاف زبدة، إلى المنصة لتتسلّم شهادة ابنتها الجامعية التي تخصصت في علم الاجتماع، وسط تصفيق حار وتقدير كبير من الحضور. ويقول والدها نزار كايد لـ«العربي الجديد»: «كان يوماً مشهوداً. إدارة الجامعة والطلّاب عموماً وزملاء ليان خصوصاً كانوا بانتظارنا عند مدخل الجامعة حاملين صورة كبيرة لها. حظينا باهتمام كبير. الحفل كان وطنياً بامتياز، فقد ألقت أيقونة فلسطين منى الكرد، ابنة حي الشيخ جراح، كلمة الخريجين، وبعدها بدأوا بتلاوة أسماء الخريجين، حتى وصلوا إلى اسم ابنتي ليان. حينها، غصت القاعة بالتصفيق مع صعود زوجتي إلى المسرح لتسلم الشهادة». يضيف: «مهما كانت قوية ومتماسكة، فهي أم. تعيش غصة فراق ابنتها الصغيرة. وأيّ فراق! هي في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وأنا أيضاً تأثرت جداً. فعلى الرغم من أنّ لدينا ابنتين تخرجتا سابقاً، فالفرحة منقوصة جداً بسبب عدم وجود ليان بيننا». ليان هي الابنة الوسطى لعائلة تتكون من أبوين وابنين وثلاث بنات يقطنون في بلدة سبسطية، شمال مدينة نابلس، في شمال الضفة الغربية، وهي طالبة متفوقة على الصعيد الأكاديمي، حصلت على معدل 96 في المائة في الثانوية العامة لتلتحق بجامعة بيرزيت، في اختصاص علم الاجتماع.

اعتقلت ليان كايد في 8 يونيو/ حزيران 2020 عند حاجز «زعترة» العسكري الإسرائيلي المقام جنوبي نابلس برفقة والدتها. ويروي كايد تفاصيل تلك الدقائق العصيبة قائلاً: «أوقف جيش الاحتلال سيارة والدتها التي كانت تقلها، وبعدما طلبوا هويتها الشخصية أنزلوها من السيارة لتفتيشها». يتابع: «في هذه الأثناء، تحدّث إليها هاتفياً ضابط في جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) وأبلغها أنّها موقوفة. قيّد جنود الاحتلال يديها وقدميها بقيود حديدية، وأجلسوها على كرسيّ في الخارج قبل نقلها إلى معسكر قريب لإجراء فحص طبي، من دون أي وجود لمترجم أثناء سؤالها عن وضعها الصحي».

بعد الانتهاء من الأسئلة الطبية، نُقلت ليان مجدداً إلى الحاجز، وقدّم لها جنود الاحتلال الطعام والماء، ورفضوا إزالة القيود عن يديها سواء أثناء الطعام أو الذهاب إلى الحمام، إلى أن نقلت في مركبة (البوسطة المخصصة لنقل الأسرى) من الحاجز إلى سجن هشارون على مدى ثلاث ساعات، حرمت فيها من شرب المياه بحجة عدم توفره».

بعدها، نُقلت ليان إلى مراكز التحقيق وخضعت لتعذيب قاسٍ لأكثر من أسبوعين، ووجّه الاحتلال لها تُهمَة المشاركة في فعاليات نقابية. إلّا أنّ عدم اعترافها بذلك زاد من حقد المحققين عليها. ويقول والدها: «احتجزوا ليان في زنزانة فيها كاميرات مراقبة، وتعرضت لشتائم متواصلة من قبل جنائيين في الزنازين المقابلة. إلّا أنّ نقلها المتكرر من سجن هشارون المقام في شمال فلسطين المحتلة إلى سجن عوفر غربي رام الله لاستكمال التحقيق كان وسيلة أخرى للضغط عليها وإرهاقها، لكنّها صمدت صموداً يُشهد له، وفق زميلاتها اللواتي تحررن قبلها من الأسر».

لم تتمكّن العائلة من زيارة ليان منذ اعتقالها سوى مرتين، بعد وقف الاحتلال زيارات أهالي الأسرى الفلسطينيين بحجة كورونا، لكن، تصلهم منها رسائل مطمئنة نسبياً، كما يوضح الأب. ويقول: «هي شعلة من الحيوية والنشاط، فاندمجت سريعاً في حياة الأسر، كونها شاعرة تكتب الخواطر والمقالات وتنظم القصائد. استثمرت وقتها في المطالعة والمشاركة في الدورات الثقافية والاجتماعية وغيرها مما يعقد للأسيرات. كما خطّت قصائد تروي حكايات صمود وثبات الأسيرات على الرغم من المعاناة والوجع». والخطوة الأبرز في مسيرة ليان الاعتقالية هي إشرافها حالياً على تدريس الأسيرات غير المتعلمات، لا سيما الصغيرات. وتُلاحق سلطات الاحتلال الطلاب الفلسطينيين بشكلٍ متواصل، وتستدعي عدداً منهم وتعتقل عدداً آخر، في محاولة لتصوير العمل الطلابي وكأنّه عمل خطير على أمن المنطقة.

المسّ بأمن المنطقة!

في سجون الاحتلال الإسرائيلي ومراكز التحقيق حالياً 41 أسيرة، من بينهن طالبات جامعيات منهن واحدة في الدراسات العليا. وتحاكَم الطالبات بتهم تتعلّق بعملهن الطلابي والنقابي داخل الجامعة، إذ يتهمهن الاحتلال بالمشاركة في أنشطة طلابية تدّعي أنّها تمسّ بأمن المنطقة، وما زالت ثلاث منهن يقبعن في سجن «الدامون» بانتظار صدور احكام بحقهن.

تحقيق

كأنّها لا تكفي النازحين على خلفية الحرب في سورية معاناتهم في حياتهم، لتأتي معاناة أخرى تطاول مماتهم، إذ ليس من السهل دفنهم. ويرى الأهل أنفسهم منشغلين في البحث عن قبر يستريح فيه جسد من أنهكه الترحال

موت نازحي سورية

رحلة البحث عن قبر في أرض ضيّقة

تمكّنا من إيجاد مدفن لفقيدهما النازح في إدلب (عصر حاج قدور/ فرانس برس)

عمار الحلبي

منذ أكثر من عشرة أعوام، عندما بُثار موضوع المصاعب التي يواجهها النازحون السوريون في شمال البلاد، يُحكى عن تأمين المستلزمات الأساسية من خلال المساعدات الإنسانية التي تشمل المواد الإغاثية والطبية، بالإضافة إلى تجهيز البنى التحتية من خيم وعوازل وطرقات معبّدة ودورات مياه صحية ونظيفة. إلى جانب هذه الاحتياجات التي لا غنى عنها ومصاعب توفيرها، ثمّة مشكلة أخرى تشغل النازحين وهي دفن موتاهم. ففي الشمال السوري اليوم، يصعب تأمين مقابر، إلى جانب طلب مبالغ مالية كبيرة تفوق قدرة النازح الذي يعيش في خيمة منذ أعوام.

وسط التهجير، من غير الممكن دفن النازح المتوفي في مقابر العائلة في مسقط رأسه، إذ يستحيل الوصول إليها نتيجة سيطرة النظام عليها. كذلك من غير السهل العثور على مساحة للدفن في مناطق النزوح، إذ إنّ أهل البلدات يخصّصون عادة مقبرة لكلّ عائلة منهم، بالتالي لا تتوفّر قبور شاغرة. إلى جانب ذلك، ثمّة عدم قدرة من قبل الجهات المعنيّة على تأمين ما يكفي من أراض لتحويلها إلى مقابر، إذ إنّه نتيجة كثافة النزوح والضغط السكاني انشئت على معظم الأراضي المتوفّرة مخيّمات عشوائية أو نظامية أو مساكن إسمنتية.

زكريا واحد من هؤلاء النازحين الذين وجدوا أنفسهم عاجزين أمام موت أحد أفراد عائلاتهم. هو من مدينة سراقب في محافظة إدلب (شمال غرب) اضطر إلى النزوح مع عائلته في خلال الحملة العسكرية التي شنّتها القوات السورية والطيران الحربي الروسي على المدينة، لينتهي به المطاف في مدينة سرمدا في المحافظة نفسها. وفي بداية العام الجاري، غيّب الموت والده، ولم يتمكّن من العودة إلى دياره لدفنه في مسقط رأسه. يقول زكريا الذي فضّل عدم الكشف عن هويته لـ«العربي الجديد»: «في قريتنا قرب سراقب، كانت لدينا مقبرة يُدفن فيها جميع أفراد عائلتنا عندما يتوفون. لذلك كانت وصية والدي أن يُدفن في تلك المقبرة. لكنّنا لم نتمكّن من تنفيذ وصيّته». وقبيل موعد الدفن، كاد شقيق زكريا يرتكب حماقة من خلال نقل جثّة والده إلى سراقب وتسليم نفسه للنظام السوري. هو لم يكن يعي خطورة الموقف، وكلّ ما أراده هو تنفيذ وصيّة والده. لكنّ ثمّة أقارب وأصدقاء تدخّلوا في اللحظات الأخيرة وتمكّنوا من ثنيه عن ذلك.

ولا يخفي زكريا شعوره بـ«عجز كبير» لعدم قدرته على تلبية أبسط طلبات والده بعد وفاته، ودفنه في المكان الذي يحبّ حيث أقاربه. لكنّه يعزّي نفسه، إذ صار قادراً على زيارة قبر والده متى شاء، وهو أمر حُرم منه سوريون كثر دفنوا أقاربهم وأحباءهم في مدنهم الأصلية ثمّ اضطروا بعد ذلك إلى النزوح. يُذكر أنّه بعد فوز رئيس النظام السوري بشار الأسد بولاية جديدة مدّتها سبعة أعوام، وتراجع الخطاب الدولي المهتمّ بمعاناة السوريين أو بإجبار الأسد على التنحّي، فقد هؤلاء النازحون بمعظمهم الأمل بالعودة إلى ديارهم.

مقابر معتملة

وبينما انحصرت مشكلة زكريا في عجزه عن دفن والده في المكان الذي أراده، تظهر معاناة أشدّ قسوة اشتكى منها حسام. هو لم يتمكّن بسهولة من توفير موقع لدفن والدته في المنطقة التي نزح إليها مع عائلته. ويخبر حسام الذي فضّل كذلك عدم الكشف عن هويته أنّ عائلته الممتدّة اعتادت منذ أجيال دفن موتاها في مقبرتها الخاصة في ريف حماة (غرب)، إلّا أنّه اضطر إلى دفن والدته في مدينة سرمدا القريبة من الحدود السورية - التركية حيث انتهى نزوحهم. ويوضح حسام لـ«العربي الجديد»: «كنّا نريد دفنها بالقرب من قبر والدي، لكنّ العودة إلى قريتنا في ريف حماة كانت مستحيلة بسبب سيطرة النظام عليها وتحوّلها إلى منطقة عسكرية. لكنّ الدفن هنا لم يكن سهلاً كذلك، إذ إنّ المقابر غير متوفّرة. فهي إمّا ممتلئة وإمّا محجوزة لأشخاص من كبار السنّ من أهل البلدة الأصليّين. بالتالي، من الصعب على النازحين توفير أماكن لدفن موتاهم في المدينة». ولا يخفي حسام أنّ عائلته كادت تقع في «مشكلة حقيقية» بسبب مضيّ ساعات على الوفاة من دون القدرة على توفير قبر، ثمّ راح وإخوته يفكّرون في حفر أيّ أرض فارغة من أجل دفن والدتهم. لكن في اللحظة الأخيرة، حُلّت مشكلة العائلة عن طريق أحد فاعلي الخير الذي تكفّل بمبلغ 300 ألف ليرة سورية (نحو 640 دولاراً أميركياً) من أجل توفير قبر ونُقلت المتوفاة إليه.

ويؤكد مراقبون أنّ أبرز ما يعانيه النازحون عند وقوع وفاة، استحالة الدفن في مسقط الرأس، بالإضافة إلى صعوبة توفير قبر في منطقة النزوح فضلاً عن ارتفاع سعر القبور في حال توفّرت. ويشرحون أنّ المشكلة الأساسية في توفّر القبور تتمثّل في أنّ أراضي الشمال الفارغة بمعظمها أقيمت عليها مخيّمات، حتى الأراضي الصخرية استُخدمت بسبب الضغط السكاني الهائل. هكذا لم يعد هناك ما يكفي من أراضٍ لتحويلها إلى مدافن، فتفاقمت المشكلة خصوصاً مع تفشّي فيروس كورونا الجديد. وفي هذا الإطار، تعمل «جمعية البر والخدمات الاجتماعية» في سرمدا لمساعدة الأسر المستضعفة وتقدّم خدمات لها، من بينها توفير مقابر لموتاها. ويقول رئيس الجمعية الشيخ عبد الحميد أبو البراء لـ«العربي الجديد» إنّ «عدد سكان سرمدا كان يُقدَّر بنحو 18 ألفاً قبل عام 2011 وصار اليوم يُقدَّر بنحو 280 ألفاً، أي أنّه تضاعف بأكثر من 15 مرّة».

يضيف أبو البراء: «كانت ثمّة مقبرة قديمة في سرمدا يُدفن فيها موتى عدد من عائلات المدينة، لكنّه بسبب النزوح لم تعد المقبرة قادرة على استيعاب موتى أهالي المنطقة والنازحين، إذ ضاقت بشكل كبير. لذا، اشترينا قطعة أرض جديدة مساحتها 10 دونمات غربي المدينة لندفن الموتى فيها».

ويشير أبو البراء إلى أنّ «صغر مساحات الأراضي واضح جداً في مقابل الاكتظاظ السكاني الكبير»، موضحاً أنّ «كلّ أراضي المنطقة مشغولة من قبل النازحين بما في ذلك الأراضي الزراعية التي أقيمت عليها مخيّمات». ويتابع أبو البراء أنّ «من بين الأمور التي تزيد تلك المشكلة كذلك تمنّع عدد كبير من مالكي الأراضي عن البيع عندما يعلم هؤلاء أنّ الأرض سوف تتحوّل إلى مقبرة. فالناس يتخوّفون من فكرة القبور، ويستمرّ امتناعهم حتّى لو دفعنا لهم مبالغ إضافية. كذلك فإنّ محيط سرمدا ومدن أخرى من المناطق الجبلية الصخرية التي لا تصلح لتحويلها إلى مقابر».

15
مرّة تضاعف عدد سكان سرمدا مع النزوح، فصار نحو 280 ألفاً بعدما كان يُقدّر بنحو 18 ألفاً قبل عام 2011

مبادرة لحلّ الأزمة

من جهة أخرى، يتحدّث مدير مخيم التح في ريف إدلب محمد عبد السلام اليوسف لـ«العربي الجديد» عن المصاعب التي تواجه النازحين في دفن موتاهم. ويؤكد اليوسف أنّ «ثمّة مشكلات كبيرة لدينا تظهر عند حدوث وفيات في المخيّم والبحث عن مكان لدفن الموتى.

فثمّة أشخاص مضى على نزوحهم خمسة أعوام أو ستّة وثمّة آخرون مضى على نزوحهم نحو عشرة أعوام. لذلك، فإنّ القرى المحيطة التي تملك مقابر صغيرة وكانت تسمح للنازحين بدفن موتاهم فيها، لم تعد قادرة على ذلك حالياً، بسبب امتلاء القبور بمعظمها وعدم توفّر حيّز كافٍ لدفن مزيد من الموتى».

ويشير اليوسف إلى أنّ «ثمّة قرى رفضت من الأساس دفن النازحين في مقابرها، من منطلق توفّر أعداد محدّدة من القبور مخصّصة لدفن موتى عائلاتها. وهي فكرة متوارثة في سورية، إذ تُخصّص مقابر أو أجزاء من مقابر لدفن أفراد كلّ عائلة جنباً إلى جنب».

يضيف اليوسف أنّ «عدداً من القرى في المناطق حيث أقيمت مخيّمات في الشمال السوري، عمدت إلى تجربة جديدة تقضي بجمع تبرّعات من أعيان القرية ووجهائها لشراء قطعة أرض ثمّ تحويلها إلى مقبرة وتسميتها باسم القرية لاستيعاب مزيد من النازحين». ويتابع اليوسف: «أنا من بلدة التح في ريف إدلب وقد جمعنا كناشطين تبرّعات من القرية واشترينا قطعة أرض تحوّلت إلى مقبرة التح وصارت تستقبل موتى المخيّمات المحيطة أو حتى من مقابر لدفن أفراد كلّ عائلة جنباً إلى جنب».

ويقترح اليوسف لحلّ هذه المشكلة أن «تعمد الحكومة السورية المؤقتة أو حكومة الإنقاذ إلى تخصيص مقابر من الأملاك العامة أو أراضٍ مشاع كمقابر للتجمّعات السكانية في الشمال السوري».

> التهجير يمنع دفن النازح السوري في مقابر العائلة بمسقط رأسه
>
> يصعب تأمين مدفن في مناطق النزوح لعدم توفّر الأرض أو المال

مغتربون غزيون باغتهم العدوان

أراد بعض المغتربين الغزيين قضاء إجازة عيد الفطر الماضي مع عائلاتهم في القطاع، قبل أن يباغتهم العدوان الإسرائيلي ويعيد إليهم ذكريات موجعة

غزة ـ **امجد ياغي**

بعض الغزيّين الذين أتاحت لهم الظروف العمل أو الدراسة في الخارج، والذين أرادوا قضاء عيد الفطر الماضي مع عائلاتهم في القطاع قبل العودة إلى أعمالهم وجامعاتهم، وجدوا أنفسهم يفرون من مكان إلى آخر بحثاً عن الأمان، بسبب العدوان الإسرائيلي.

كان المصوّر الفوتوغرافي حسام سالم أحد الذين دخلوا غزة في أول أيام العدوان الإسرائيلي، على أمل أن يقضي بعض الوقت مع أسرته قبل العودة إلى عمله في تركيا. لكن في اليوم الثاني من العدوان الإسرائيلي على القطاع، استأنف عمله من غزة التي كان قد تركها في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2018، بعدما حاول مراراً السفر إلى تركيا في محاولة للعمل.

غادر سالم غزة بعدما كان قد غطى أحداث مسيرات العودة التي اندلعت في 30 مارس/ آذار عام 2018 على مدار ستة أشهر، واستشهد صديقه المقرب الصحافي ياسر مرتجى خلال تغطية المسيرات. أراد السفر علّه ينسى بعض ما ألم به.

يعمل سالم مصوّراً مع عدد من الوكالات والصحف الدولية منذ 12 عاماً. وعند انتقاله إلى تركيا عام 2018، غطى قضايا اللاجئين على الحدود التركية مع أوروبا وسورية. كان ينظر للعمل خارج قطاع غزة بإيجابية، وذلك قبل تفشي كورونا الذي أثر على كل شيء. يقول سالم لـ«العربي الجديد»: «حين أغلقت إسطنبول ثلاثة أسابيع للحدّ من تفشي كورونا، قررت تمضية عيد الفطر مع عائلتي، والذهاب إلى البحر برفقتها. لكن بدلاً من أن أقضي الوقت معها، وجدت نفسي أعمل على تغطية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لموقع قناة الجزيرة الإنكليزي وصحيفة نيويورك تايمز». يرى أن العدوان الأخير على غزة هو الأخطر، إذ إن بعض المجمعات السكنية كانت تُقصف مرة واحدة، وهذا مرعب، فالناس كانوا يواجهون تشرداً جماعياً يحصل مرة واحدة بعد قصف مبنى أو تهديد مبنى سكني كبير. ويشير إلى أن عائلته تضررت بفعل العدوان الأخير، وقد قصفت قوات الاحتلال أهدافاً بالقرب من منزلها، كما استشهد أحد أقاربه خلال العدوان.

يضيف أن الكثير من الغزيين، بعدما فتحت بعض الدول، وخصوصاً تركيا، أبوابها أمامهم للدراسة والاستقرار، قرروا السفر إلى غزة بعد تخفيف تدابير الوقاية من فيروس كورونا خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان، بهدف قضاء وقت قصير مع أسرهم. ويقول: «كثيرون يريدون السفر إلى خارج قطاع غزة للابتعاد عن شبح البطالة. البعض يجد غزة أفضل من الخارج، على عكس آخرين».

أما إسراء نوفل، فكانت تنوي قضاء أسبوعين مع والدتها خلال إجازة عيد الفطر قبل أن تعود لاستكمال رسالة الدكتوراه في ماليزيا. وصلت إلى غزة قبل أسبوع من حلول عيد الفطر، وكانت تنوي قضاء الوقت مع والدتها، هي التي لم تزر غزة منذ عام 2017، ليبدأ العدوان الإسرائيلي بعد أربعة أيام من وصولها.

أخلت أسرة نوفل منزلها القريب من منطقة أنصار، غرب مدينة غزة، بعد تهديد المنطقة بالكامل. تذكرت العدوان الإسرائيلي عام 2014، عندما اضطرت الأسرة إلى التوجه إلى منزل عمها القريب من شاطئ بحر الشيخ عجلين. لكن خلال هذا العدوان، انتقلوا إلى منزل خالهم الواقع في شارع الجلاء، وسط مدينة غزة.

كان برفقة نوفل أربع من صديقاتها اللواتي تشجعن للمجيء إلى غزة وقضاء الوقت مع أسرهن في ظل الإجازة التعليمية في ماليزيا. تقول نوفل لـ«العربي الجديد»: «للأسف، كنا على موعد مع صدمة أخرى. حاولنا تناسي ما عشناه في حياتنا خلال وجودنا في ماليزيا. لكن يصعب على الفلسطينيين، وخصوصاً الغزيين، تناسي خوف وهموم كبروا معها. كان العدوان الأخير قاسياً لأن الجميع مستهدفون والضربات عشوائية وشرسة. لكن الشيء الإيجابي الوحيد أنني كنت إلى جانب أمي». أما محمد الجزّار، الذي يعمل في إحدى الشركات التكنولوجية في دبي منذ خمس سنوات، ولم يزر غزة منذ ذلك الوقت، فقد وصل إلى القطاع في الخامس من مايو/ أيار هذا العام، أي قبل ستة أيام من العدوان الإسرائيلي، وواجه ظروفاً نفسية صعبة خلال العدوان برفقة أسرته التي تقيم في حي الرمال، وسط مدينة غزة، والذي تعرّض لدمار ومجازر إسرائيلية عدة.

يقول الجزار لـ«العربي الجديد»: «عندما كنت في دبي، نسيت أموراً كثيرة، مثل انقطاع الكهرباء والمياه والكثير من التفاصيل التي يحرم منها سكان قطاع غزة. إلا أن هذا العدوان كان صادماً بالنسبة لي، فقد ذكرني بكل المآسي التي عشتها طوال سنوات شبابي التي سلبها مني الاحتلال الإسرائيلي. وبدلاً من قضاء الوقت مع والديّ وأشقائي، رحت أتابع الأخبار والقصف. وصار زملائي في الشركة يحاولون الاطمئنان عليّ كلما سمعوا خبراً. ويسألونني: هل القصف بعيد عنك؟».

صف آثار العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع (محمد الحجار)

حسام سالم خلال عمله (محمد الحجار)

الحياة البحرية في ليبيا تبحث عن طوق نجاة

التلوث الشائع في كل مكان يطاول البحر أيضاً. في ليبيا تدق منظمات محلية، وليس هيئات حكومية، ناقوس الخطر من تزايد نفوق أنواع من الأسماك. العمل كبير جداً وحلول صدّ هذه الظاهرة ليست في الحسبان

تلوث البحر لا يمنعهم من السباحة فيه (محمود تركية/ فرانس برس)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تعاني شواطئ ليبيا من إهمال مستمر تسبب في رفع منسوب التلوث فيها، وبات يشكّل تهديداً كبيراً للحياة البحرية، خصوصاً تلك المرتبطة بأنواع الأسماك المختلفة التي تعج بها الأسواق. أما المسؤولون الحكوميون فيؤكدون أن الأزمة تتجاوز إمكاناتهم في ظل الأوضاع الصعبة السائدة في البلاد.

وفي ظواهر التلوث، عثرت منظمة العلوم والأحياء البحرية، وهي هيئة محلية، على بقايا من حيتان الزعنفي في عدد من المناطق الشرقية، بينها سواحل مدينة بنغازي. وأكدت أن نفوقها مرتبط بأسباب بيئية وبشرية.

وأوضحت المنظمة أن فرقها لاحظت في الفترة الأخيرة نفوق عدد من هذه الحيتان التي يبلغ طولها 27 متراً ووزنها 74 طناً، بتأثير حالات الجوع والتغيرات المناخية والنشاطات البشرية التي تعرضها لأذى كبير، وصولاً إلى حد الموت.

450 نوعاً من الأسماك

يؤكد صبري الطالبي، عضو الجمعية الليبية للتنمية البيئية (محلية)، لـ«العربي الجديد»، أن «شواطئ البلاد تحتوي على أكثر من 450 نوعاً من الأسماك، بعضها مهدد بالانقراض أو الهجرة، بسبب التلوث البشري والصناعي». ويُعدد أهم مظاهر التلوث التي تهدد حياة الأسماك بتكدس القمامة في شكل كثيف، وتحوّل الشواطئ الى مكبات للنفايات الصلبة التي ترميها مصانع حكومية وخاصة معاً. ويقول: «رصدنا العديد من هذه المظاهر، ووثّقنا شهادات في شأنها تضمنت تقارير أعدتها جمعيتنا استناداً إلى حالات ووقائع مثبتة، ورفعناها إلى السلطات ووزارة الثروة البحرية، من دون أن يحصل أي تحرك لتلافي هذا الخطر». ويحذر الطالبي من أن «عدم معالجة الحكومة مشكلات مكبات النفايات سيجعل الشواطئ هدفاً للمواطنين وشركات النظافة والمصانع لرمي النفايات الصلبة فيها، علماً أن الجهودنا متبقية من تحركات أهلية وينقصها الكثير من الدعم للحصول على أرقام دقيقة تعزز فاعلية مواجهتنا للأضرار الناشئة وصدها. ونعتقد، استناداً إلى دراسات أجريناها، أن عدد أنواع الأسماك التي هاجرت بسبب التلوث، أو تلك التي تواجه الانقراض يزيد عن الثلاثين، وأشهرها الفروج والمنياني التي توفر شواطئ ليبيا بيئة مناسبة لنموها وتكاثرها». يتابع: «جرف البحر كميات كبيرة نافقة من أسماك الفروج والمنياني بسبب التلوث، كما نفق عدد كبير منها أيضاً في بحيرات صناعية أقيمت كمزارع لتربيتها، بعدما تعرضت لإهمال كبير. والأسماك الملوثة قد تتسبب بأمراض، خصوصاً أسماك الفروج ذات القيمة الغذائية العالية، والتي اعتاد المواطنون أن يشتروها في شكل كثيف».

> تكدّس القمامة يعدّ احد اهم مظاهر التلوث التي تهدد حياة الأسماك
>
> نفقت انواع من الاسماك في البحر وفي بحيرات صناعية انشئت لتربيتها

وزارة الثروة البحرية وحدها في الميدان

يقرّ المسؤول في مكتب الحماية والتفتيش البحري في وزارة الثروة البحرية، عبد الله نوري، في حديثه لـ«العربي الجديد»، بخطورة الوضع، لافتاً إلى أن «سلطة الوزارة لا تسمح بمواجهتها هذا الخطر وحدها من دون التفات باقي أجهزة الدولة المعنية بتوفير مكبات للقمامة، أو سلطة الرقابة التي تعاقب مخالفات نقل مصانع نفايات الصلبة إلى الشواطئ». يُضيف: «أسباب التلوث التي تهدد الحياة البحرية لا تنحصر في ما يُلقى على الشواطئ، بل يشمل أيضاً المواد غير المناسبة التي تصل إلى داخل الحياة البحرية، وبينها مياه الصرف الصحي».

ويوضح أن «شركة الصرف الصحي أبلغت الحكومات المتعاقبة بتعطل كل محطات معالجة مياه الصرف الصحي الموزعة على طول الساحل الليبي، وتصبّ في البحر مباشرة بلا أي معالجة»، مؤكداً أنه اطلع على تقارير حددت كمية مياه الصرف الصحي التي تتدفق على شاطئ العاصمة طرابلس وحده بأكثر من 40 مليون متر مكعب، وهي كمية تخفض نسبة ملوحة المياه، وتحوّل المنطقة إلى بيئة طاردة للحياة البحرية».

يضيف: «وزارة الثروة البحرية لا تشرف حالياً على أي من عمليات الصيد القانوني، ولا تشارك في الرقابة المفروضة على السواحل. وقد تراجعت صادرات الأسماك الحكومية إلى أقل من 90 ألف طن سنوياً، وهو رقم ضئيل جداً على امتداد الساحل الليبي الذي يزيد طوله عن 1900 كيلومتر».

وقد ناشطون ليبيّون مبادرات وبذلوا جهوداً كبيرة لمحاولة تعويض العجز في منع أخطار نفوق أنواع مختلفة من الحياة البحرية. ولم تنحصر المبادرات، بحسب ما يؤكد الطالبي، في تثقيف وتوعية المواطنين للحفاظ على البيئة القريبة من الشواطئ، بل شملت تحركات نفذتها فرق ضمت متطوعين عملوا لتنظيف مساحات طويلة من الشواطئ، بالتنسيق مع الكشافة أو فرق الهلال الأحمر. ويرى الطالبي أن «المبادرات والجهود الأهلية هي طوق النجاة الأخير للحياة البحرية من التلف وتفشي التلوث فيها».